

في برنامج «لكم القرار»

حمد بن جبر يستبعد وصول عدد السكان إلى 8 ملايين مستقبلاً

الدوحة - محمد أفراز

قال سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني رئيس جهاز الإحصاء أمس الأول أن عدد السكان بقطر إلى 8 ملايين بحلول عام 2030، وقال: «لا نتوقع أن يصل الرقم إلى 8 ملايين.. هناك سيناريو مرتفع وهناك (بالقابل) سيناريو منخفض». مشيراً إلى أن دراسة الإسقاطات السكانية التي نفذها الجهاز، تؤكد أن الأرقام لن تكون بهذا الشكل، جاء ذلك خلال استضافته في برنامج «لكم القرار» الذي تنتجه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وبنته الفضائية القطرية، والذي تمحور موضوعه حول «تعداد 2010»، وكتشف سعادته عزم الجهاز وضع سجل إداري متكامل يضم معلومات عن السكان والمساكن والشبكات سيتم استعملها في التعداد المقبل.

وأعلن سعادته توفر الجهاز على كل البيانات والأرقام الخاصة بالقطريين، وكذا الوافدين وخصائصهم أيضاً، لكنه قال: «الأسر (اعطينا) معلومات حساسة ذات أهمية كبيرة لها خصوصياتها، وكان لا بد من التعامل معها بشكل حساس».

ولفت سعادته في السياق إلى أن قطر مقلية في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد المعرفة وهو ما يتطلب جلب عمالة ذات مهارة عالية، مع التركيز على العنصر القطري، وشدد سعادته على أنه في ظل ما تشهده قطر من كثافة سكانية تتماشى مع ما يطمح له البلد من تحقيق تنمية شاملة، فإنه من الضروري تاهيل العنصر القطري من خلال تطوير مهاراته وإعداده ليتشغل مراكز ذات قيمة مضافة.

وحول ما إذا كان العدد الهائل للعمالة الوافدة سيؤثر على هوية القطريين، أشار سعادة الشيخ حمد بن جبر إلى أنه في بداية سعادته ولغرض تحقيق التنمية كان لا بد من جلب يد عمالة لتشارك في عملية التنمية، لكنه نبه إلى أن الزيادة المتتالية لعدد السكان، وفي ارتباط بتوجهات الدولة المستقبلية، باتت تفرض على قطر التركيز على دراسة التركيبة السكانية ووضع السياسات الملائمة لها.

وقال سعادته لأجل ذلك جاء تأسيس اللجنة الدائمة للسكان التي أضحيت تلعب دور التنسيق مع الجهات المعنية، مضيفاً أن الأهم كان هو البحث عن التوازن بين متطلبات النمو السكاني والتنمية والمحافظة على الهوية القطرية.

وعبر سعادته عن قناعته بكون البلد وصل إلى مرحلة متقدمة جداً على هذا الصعيد حيث بات يتوفر على معرفة دقيقة وتفصيلية عن الكثافة السكانية وخصائصها وقيمتها التعامل معها.

وبخصوص الانبعاثات الموجهة لمؤسسات الدولة بشأن تطبيقها لمتطلبات السياسة السكانية، نبه سعادة الشيخ حمد بن جبر إلى أنه «السياسة السكانية» بدأ العمل بها منذ قديم، وتطبيقها أخذ فترة زمنية معينة، وقال إن هذه السياسة السكانية تستشعر الأساس للتعامل مع قضايا التركيبة السكانية ضمن رؤية قطر 2030.

وفيما يتعلق بمدى إمكانية فتح جمامح الزيادة السكانية عاد رئيس الجهاز للتأكيد على أن قطر صمدت على التكنولوجيات التي إشارتها الاستراتيجية التنموية للدولة، التي ستمت في ظلها وضع الأولويات والخطط والخطط بما فيها، وقال: «هناك إطار واضح لتنفيذ هذه الاستراتيجية.. سنرى كيف أنه بعد 5 سنوات سيكون هناك التزام واضح ومشاركة من قبل الدولة، وهذا معطى ومؤشر إيجابي ليس على صعيد التعامل مع التركيبة السكانية فحسب بل باقي المشاريع الأخرى المتعلقة بالنمو والاقتصاد الكلي». وعن أبرز النتائج الإيجابية التي أفرزتها تعداد 2010، أشار سعادة الشيخ حمد بن جبر إلى أن التعداد كان فرصة لتزويد الاستراتيجية الوطنية بالبيانات الأساسية للمعلومات، معتبراً إلى أن نفسه رغبة وتواصل العديد من القطاعات

استبعد سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني رئيس جهاز الإحصاء أمس الأول أن يصل عدد السكان بقطر إلى 8 ملايين بحلول عام 2030، وقال: «لا نتوقع أن يصل الرقم إلى 8 ملايين.. هناك سيناريو مرتفع وهناك (بالقابل) سيناريو منخفض». مشيراً إلى أن دراسة الإسقاطات السكانية التي نفذها الجهاز، تؤكد أن الأرقام لن تكون بهذا الشكل، جاء ذلك خلال استضافته في برنامج «لكم القرار» الذي تنتجه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وبنته الفضائية القطرية، والذي تمحور موضوعه حول «تعداد 2010»، وكتشف سعادته عزم الجهاز وضع سجل إداري متكامل يضم معلومات عن السكان والمساكن والشبكات سيتم استعملها في التعداد المقبل.

وأعلن سعادته توفر الجهاز على كل البيانات والأرقام الخاصة بالقطريين، وكذا الوافدين وخصائصهم أيضاً، لكنه قال: «الأسر (اعطينا) معلومات حساسة ذات أهمية كبيرة لها خصوصياتها، وكان لا بد من التعامل معها بشكل حساس».

ولفت سعادته في السياق إلى أن قطر مقلية في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد المعرفة وهو ما يتطلب جلب عمالة ذات مهارة عالية، مع التركيز على العنصر القطري، وشدد سعادته على أنه في ظل ما تشهده قطر من كثافة سكانية تتماشى مع ما يطمح له البلد من تحقيق تنمية شاملة، فإنه من الضروري تاهيل العنصر القطري من خلال تطوير مهاراته وإعداده ليتشغل مراكز ذات قيمة مضافة.

وحول ما إذا كان العدد الهائل للعمالة الوافدة سيؤثر على هوية القطريين، أشار سعادة الشيخ حمد بن جبر إلى أنه في بداية سعادته ولغرض تحقيق التنمية كان لا بد من جلب يد عمالة لتشارك في عملية التنمية، لكنه نبه إلى أن الزيادة المتتالية لعدد السكان، وفي ارتباط بتوجهات الدولة المستقبلية، باتت تفرض على قطر التركيز على دراسة التركيبة السكانية ووضع السياسات الملائمة لها.

وقال سعادته لأجل ذلك جاء تأسيس اللجنة الدائمة للسكان التي أضحيت تلعب دور التنسيق مع الجهات المعنية، مضيفاً أن الأهم كان هو البحث عن التوازن بين متطلبات النمو السكاني والتنمية والمحافظة على الهوية القطرية.

وعبر سعادته عن قناعته بكون البلد وصل إلى مرحلة متقدمة جداً على هذا الصعيد حيث بات يتوفر على معرفة دقيقة وتفصيلية عن الكثافة السكانية وخصائصها وقيمتها التعامل معها.

وبخصوص الانبعاثات الموجهة لمؤسسات الدولة بشأن تطبيقها لمتطلبات السياسة السكانية، نبه سعادة الشيخ حمد بن جبر إلى أنه «السياسة السكانية» بدأ العمل بها منذ قديم، وتطبيقها أخذ فترة زمنية معينة، وقال إن هذه السياسة السكانية تستشعر الأساس للتعامل مع قضايا التركيبة السكانية ضمن رؤية قطر 2030.

وفيما يتعلق بمدى إمكانية فتح جمامح الزيادة السكانية عاد رئيس الجهاز للتأكيد على أن قطر صمدت على التكنولوجيات التي إشارتها الاستراتيجية التنموية للدولة، التي ستمت في ظلها وضع الأولويات والخطط والخطط بما فيها، وقال: «هناك إطار واضح لتنفيذ هذه الاستراتيجية.. سنرى كيف أنه بعد 5 سنوات سيكون هناك التزام واضح ومشاركة من قبل الدولة، وهذا معطى ومؤشر إيجابي ليس على صعيد التعامل مع التركيبة السكانية فحسب بل باقي المشاريع الأخرى المتعلقة بالنمو والاقتصاد الكلي». وعن أبرز النتائج الإيجابية التي أفرزتها تعداد 2010، أشار سعادة الشيخ حمد بن جبر إلى أن التعداد كان فرصة لتزويد الاستراتيجية الوطنية بالبيانات الأساسية للمعلومات، معتبراً إلى أن نفسه رغبة وتواصل العديد من القطاعات



تداولات متعددة أجاب عنها حمد بن جبر

مرحلة انتقالية
وتابع بالقول: «الدولة تمر بمرحلة تنموية غير مسبوقة يتوقع معها أن تصل الأرقام إلى هذا المستوى لكنها أرقام حركية، وهنا أنا اتحدث عن غير القطريين»، واستطرد بالقول: «نحن مقلون على مرحلة تحويلية نحو اقتصاد المعرفة الأكثر تخصصاً، فنحن نتحدث عن التنمية المستدامة التي تحتم علينا الالتزام بالنظر في مشروعات مستقبلية تضمننا في مصاف الدول المتقدمة»، وفي سعادة الشيخ حمد بن جبر أن يكون تعداد 2010 أقل الجانب المتعلق ببطالة القطريين، وقال: «أغل سنة نصدر معلومات عن (سوق) العمل.. ولدينا معلومات تفصيلية»، «المطالبة بإنارة فئة الشباب حركية فالفرص كبيرة ومتواجدة»، ونبه إلى أن الجهاز تواصل مع كافة الجهات بشأن صياغة استبيان التعداد، لكن التجاوب لم يكن كبيراً، مشيراً إلى أن توجيهات الجهاز كان باتجاه إشراك وتشجيع القطريين لخوض غمار التعداد، وعاد سعادته ليؤكد أن المتابع الإنشائية تتطلب عمالة أكبر لكن تحويلها إلى مشاريع تشغيلية سيخفف من عدد هذه العمالة بشكل كبير، وبخصوص إمكانية مطالبة العمالة الوافدة بحقوق الجنسية في المستقبل لو استمرت لوقت طويل أكتفى رئيس جهاز الإحصاء بالإشارة إلى أنه لدى قطر جهاز رسمي مختص في الموضوع، لكنه استدرك بالقول «هناك سياسات واضحة في المشاريع التشغيلية بتعداد (سوقها) مع الشخص لحد معرفة، أو نتحدث تلقائياً»، مشدداً على أهمية أن يكون «البيانات عمالة مؤهلة تساعد في تنمية القطاع الاقتصادي في قطر»، وازد بالقول: «عدنا تد الشروع في السياسة السكانية فقد اعطينا إطار مرجعيًا لدولة قطر في كيفية التعامل مع التركيبة السكانية والحل السكاني وربطها بالاستراتيجية التنموية»، وحول توقع الأسرة القطرية وزيادة الانجاب في ظلها وضع ضمن خطط وبرامج الدولة أكد سعادة الشيخ حمد بن جبر أن وارتفاعه إلى 316 بين 2004 و2009 مؤثراً قويا يترجم حجم إنفاق الحكومة على البنية التحتية وقوماتها، مشيراً إلى أن هذا الإنفاق يخص الاستثمارات الداخلية وليس الخارجية، التي أكد أنها معروفة لدى الجهاز فيما طالب بشأنها بالشفافية عنها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وأشار سعادته إلى أن تراجع معدل الأمية بقطر يظهر الدور الكبير الذي يضطلع به المجلس الأعلى للتعليم وجهود باقي مؤسسات الحكومة الأخرى.

وتضمنت الخطة زيارات تسويقية نفذت قريباً، واصفاً تنفيذ التعداد واستخراج بياناته في ظرف 3 أشهر بـ «الأسر غير السهل»، وتحدث سعادته عن التفاعل الكبير المستخدم في البيانات مع مشروع «قلم لتبادل المعلومات»، الذي تم تدشينه قبل أشهر كوكالة للإحصاءات الرسمية للدولة، عبرها عن أمه في أن يجري التواصل مستقبلاً مع جميع فئات المجتمع.

ويشأن غياب أرقام مبسطة عن عدد القطريين، وكذا تحديد جنسيات الوافدين ضمن نتائج تعداد 2010، قال سعادته الشيخ حمد بن جبر: «لا.. لدينا أرقامهم، ولدينا خصائصهم، لكن نحن في جهاز الإحصاء يحتم علينا القانون والقرارات أن نمة معلومة نشارك فيها أي مؤسسة أو جهة تتطلب خصائص تفصيلية»، وأضاف: «الأسر اعطينا معلومات حساسة ذات أهمية كبيرة لها خصوصياتها، وكان لا بد من التعامل معها بشكل حساس».

تحول المشاريع الإنشائية إلى تشغيلية سيقلل عدد العمالة بشكل كبير

تصلح إلى الرقي وتفعل مشاركة العنصر القطري في التنمية

الأسر زودتنا بمعلومات مهمة كان ينبغي التعامل معها بشكل حساس

وضع أفضل
وعن وجود نحو 71 ألف قطري فقط من بين 1.2 مليون عامل في وقت يجري فيه الحديث عن دعم المرأة والشباب القطريين في سوق العمل، أشار سعادة الشيخ حمد بن جبر إلى أن



تحدث بن جبر خلال البرنامج

وأشار في السياق إلى أن هيئة التخطيط العمراني نفذت دراسة شاملة تتناول من خلالها التعامل مع هذه المحطات، وجدد سعادته التأكيد على أن قطر توجد الآن في وضع أفضل مما كانت عليه معرّفياً، من خلال نتائج التعداد، هذا الأخير ستساعد نتاجه على وضع الخطط الجيدة، وبشأن من يعقد بإمكانيته أن يصل عدد سكان قطر إلى نحو 8 ملايين نسمة في 2030، استبعد سعادته الوصول إلى هذا الرقم، مشيراً إلى أن دراسة الإسقاطات السكانية التي نفذها الجهاز والأمانة العامة للتخطيط التنموي تؤكد أن الأرقام لن تكون بهذا الشكل، وقال: «لا نتوقع أن يصل الرقم إلى 8 ملايين.. هناك سيناريو مرتفع وهناك (بالقابل) سيناريو منخفض».

وحول ما تتصف به البنية السكانية لقطر من سيطرة كبيرة لجنس الذكور على الإناث بنحو 76% وتأثيرات ذلك، أكد سعادة الشيخ حمد بن جبر أن مشاريع البنية التحتية التي نفذتها وتنفذها الدولة احتاجت إلى جلب أيدٍ عاملة وخاصة الذكور الأقدم على التفاعل معها، وقال: «الدولة مرت بمرحلة تنموية شاملة، وكان التركيز على مرفق مهمة تتطلب جهداً لا يستطيع له إلا الذكور».

وبخصوص اقتراح جلب العمالة الوافدة من جنس الإناث لتجاوز ذلك العدد فضل رئيس جهاز الإحصاء الحديث عن التقدم الكبير المحرز في قطر على صعيد تمكين المرأة وضروة إشراك العنصر الأنثوي، وقال في هذا الإطار: «العنصر البشري الذي جميع المجالات.. لدينا ثقافات سنحاول استغلالها بشكل أفضل، وهذا بواجب من سياسة التوظيف الأمل للموارد البشرية التي تتوفر عليها».

وأضاف: «هناك مجازرات كثيرة في كيفية التعامل مع (قضايا) الكثافة السكانية وليس فقط اللجنة الدائمة للسكان، لكن من طريق الأرقام وضعنا البنية التحتية التي نتمنى أن نفعلها.. هناك فرق عمل ونقاط ارتكان تتماشى مع الموضوع».

وأشار سعادته إلى أن التعداد كان فرصة لتزويد الاستراتيجية الوطنية بالبيانات الأساسية للمعلومات، معتبراً إلى أن نفسه رغبة وتواصل العديد من القطاعات

وتضمنت الخطة زيارات تسويقية نفذت قريباً، واصفاً تنفيذ التعداد واستخراج بياناته في ظرف 3 أشهر بـ «الأسر غير السهل»، وتحدث سعادته عن التفاعل الكبير المستخدم في البيانات مع مشروع «قلم لتبادل المعلومات»، الذي تم تدشينه قبل أشهر كوكالة للإحصاءات الرسمية للدولة، عبرها عن أمه في أن يجري التواصل مستقبلاً مع جميع فئات المجتمع.